

قواعد الاحكام

[38] اشكال، ولو تفرقا قبل الوزن والنقد صح مع اشتغال المقبوض على الحق. والجودة والرداءة والصياغة والكسر لا توجب الا ثنينية. ويجوز التفاضل مع اختلاف الجنس. والمغشوش يباع بغير جنسه ان جهل قدره، والا جاز بجنسه بشرط زيادة السليم في مقابلة الغش. ولا يجوز انفاقه الا إذا كان معلوم الصرف بين الناس، فان جهل وجب ابانته. وتراب معدن أحد النقيدين يباع بالآخر احتياطا، ولو جمعا بيعا بهما، ولا اعتبار بالذهب اليسير في جوهر الصفر، ولا بالفضة في جوهر الرصاص. والمصاغ من النقيدين إن جهل قدر كل واحد بيع بهما أو بغيرهما أو بالاقل ان تفاوتتا، وان علم بيع بايهما شاء مع زيادة الثمن على جنسه، ولو بيع بهما أو بغيرهما جاز مطلقا. وتراب الصياغة يباع بالجوهرين معا، أو بغيرهما لا بأحدهما، ثم يتصدق به مع جهل أربابه. والمحلى بأحد النقيدين يباع مع جهل قدره بالآخر، أو بغيرهما، أو بالجنس مع الضميمة، ومع علمه يباع بالآخر، أو بغيرهما مطلقا، وبعينه مع زيادة الثمن، أو اتهام المحلى من غير شرط، ولو تشخص الثمن تعين فليس له دفع المساوي. فروع (أ): لو عينا الثمن والمثمن ثم تقابضا فوجد أحدهما بما أخذه عيبا فان
